مقاربة لسانية لمناهج التصحيح اللغوي في العراق

أ.م.د. عباس عبدالعزيز صيهود
مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة
Email: abbas.saihood@uobasrah.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث مناهج التصحيح اللغوي في العراق من منظور لسانيّ يوازن بين المقتضيات المعيارية التي تروم صيانة العربية في الخطاب المؤسسي، وبين مقتضيات الوصف اللساني الذي يقرأ الظواهر كما تتجلى في الاستعمال من دون مصادرة لحيوية اللغة. وينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ كثيرًا من ممارسات التصحيح المتداولة تميل إلى نموذجٍ مدرسيّ يوسّع مفهوم "الخطأ"، اتساعًا قد يخلط بين الخطأ البنيوي وبين التنوع الأسلوبي أو التداولي، وهو ما ينعكس على جودة النصوص في مؤسسات التعليم والإدارة والإعلام.

الكلمات المفتاحية : المقاربة اللسانية ، التصحيح اللغوي، مناهج ، تحليل الأخطاء .

A Linguistic Approach to Language Correction A linguistic approach to language correction methods in Iraq

Assist. Prof. Dr. Abbas Abdulaziz Saihoud
Basrah and Arab Gulf Research Center / University of Basrah
Email: abbas.saihood@uobasrah.edu.iq

Abstract

This Research examines language correction methodologies in Iraq from a linguistic perspective that balances the requirements of prescriptive norms aimed at preserving the Arabic language in institutional discourse with the principles of linguistic description that analyze language phenomena as they appear in actual usage without undermining the vitality of the language. The study is based on the hypothesis that many commonly practiced correction methods tend toward a traditional pedagogical model that excessively broadens the concept of "error," to the extent that it may confuse structural errors with stylistic or pragmatic variation. This, in turn,

affects the quality of texts produced within educational, administrative, and media institutions.

Keywords: Linguistic approach, Language Correction, curriculum, Error Correction.

المقدمة

يمثل التصحيح اللغوي واجهةً من واجهات حضور العربية في المجال العام؛ فهو ليس عملًا شكليًا محضًا، بل ممارسة معرفية تتصل بسلامة المعنى ودقة التواصل واتساق الخطاب المؤسسي. ويزداد الأمر تعقيدًا في العراق إذ تتجاور العربية الفصحى مع لهجات محلية قوية الحضور في الحياة اليومية، وحيث تتسارع وتيرة النشر الإعلامي والرقمي فتتضاعف احتمالات الخطأ أو الاضطراب.

ومن ثمّ فإن النظر إلى التصحيح بوصفه مجرد "ملاحقة لسهوٍ إملائي" أو "تسوية إعرابية" لا يفي بالواقع؛ لأن كثيرًا من مشكلات النصوص المعاصرة تنشأ من اختلالات دلالية وتداولية ونصية وأسلوبية، أو من تضاربٍ في معايير المصححين بسبب غياب دليلٍ موحّد يحدّد ما ينبغي تغييره وما يجوز تركه.

مشكلة البحث: تتمثل في اضطراب مناهج التصحيح في العراق بين تشدد معياري يضيّق على الاستعمال، وتساهل استعمالي يضعف النسق، مع غياب إطار لساني إجرائي يضبط قرار المصحح داخل المؤسسات.

منهجية البحث: اعتمد البحث مقاربة لسانية تركيبية تُجزئ فعل التصحيح إلى مستويات: كتابية وصرفية ونحوية ومعجمية ودلالية وتداولية ونصية وأسلوبية، ثم تقارن المناهج السائدة وتقوّمها، وتقترح إطارًا إجرائيًا يضبط قرار المصحّح عبر "سلّم قرار" يبدأ بالمعنى والوضوح وينتهي بالضبط الشكلي. ويخلص البحث إلى ضرورة تقنين التصحيح داخل المؤسسات العراقية عبر دليل تحرير لغوي، ومدوّنة نصية معيارية مشتقة من الاستعمال المؤسسي، وبرنامج تدريب ينهض بالمصحّح من "حارس قاعدة" إلى "محلل لساني" يربط القاعدة بالوظيفة والسياق.

المبحث الأول: الإطار المفهومي للتصحيح اللغوي في ضوء اللسانيات

أولاً: مفاهيم التصحيح وحدود الخطأ

١- التصحيح بين المعيارية والوصفية

المعيارية في التصحيح تُحيل إلى الاحتكام إلى قواعد مقنّنة ومعاجم وطرائق كتابة مستقرة، وهي ضرورية في التعليم والوثائق الرسمية؛ لأنها تؤمّن وحدة النسق. غير أنّ اللسانيات تُنبّه إلى أنّ اللغة ليست كتلة جامدة، بل نظام يشتغل في سياقات متعددة، وأن معياريةً بلا حسّ تداولي قد تتحول إلى تضييق يحاكم الأسلوب على أنه خطأ، أو يحاكم الشائع على أنه لحن لمجرد مخالفته نمطًا مألوفًا عند المصحح. (١)

وعليه، فالتصحيح اللساني لا يخاصم المعيار، لكنه يعيد ترتيب حضوره: القاعدة تُستدعى لخدمة المعنى والوضوح، لا لفرض قالبٍ واحد على كل سياق. (٢)

٢- درجات الخطأ ومعايير الحكم :

أ- الخطأ ليس رتبة واحدة؛ بل تتباين خطورته بحسب أثره:

ب- خطأ يُفسد المعنى أو يقلب العلاقات (كاضطراب النفي والإثبات، أو مرجع الضمير). [٣]

ت- خطأ يُوهم أو يفتح باب الالتباس. [٤]

ث- خطأ يخلّ بنسق العربية (مطابقة، تعدية، ربط). [٥]

ج- خطأ شكلي كتابي (إملاء، ترقيم) قد لا يفسد المعنى لكنه يضعف الجودة ويشوّش القراءة.[٦]

ومن هنا نُقترح قاعدة ضبط: الحكم على الخطأ ينبغي أن يجمع بين سلامة البنية، وسلامة الدلالة، وسلامة المقام. [٧]

ثانياً: التصحيح بوصفه إجراءً لسانيًا متعدد المستويات

١- مستويات العمل التصحيحي

لا يستقيم التصحيح إذا اختزل في مستوى واحد؛ لأن النص يشتغل في طبقات متراكبة:

وتتصل بعض مظاهر التصحيح أيضًا بالمستوى الصوتي في الأداء الإعلامي والتعليمي، ولا سيما حين يؤثر النطق في وضوح الدلالة أو سلامة التلقي. [٨]

أ- الطبقة الكتابية (رسم الكلمات، علامات الترقيم، شكل العناوين). [٩]

ب- الطبقة الصرفية (الصيغ، المشتقات، أبنية الجمع). [١٠]

ت- الطبقة النحوية (الإسناد، الروابط، الرتبة). [١١]

ث- الطبقة المعجمية (اختيار المفردة، دقتها، ملاءمتها للسجل). [١٢]

ج- الطبقة الدلالية (حدود المعنى، التخصيص والتعميم، تجنب الالتباس). [١٣]

ح- الطبقة التداولية (مقتضى الحال، وضوح المقاصد، مسؤولية الإحالة). [١٤]

خ- الطبقة النصية/الأسلوبية (الاتساق، الإيجاز، توازن الجمل، تجنب الحشو). [١٥]

٢- من "الذوق الفردي" إلى "القرار المبرر"

من أبرز علل التصحيح في البيئات المؤسسية أن المصحح قد يصدر حكمه بدافع ذوقي لا بمرجعية إجرائية. والمقاربة اللسانية هنا تقترح تحويل "الذوق" إلى "قرار"؛ أي أن يسأل المصحح قبل التغيير: هل تغيّر المعنى؟ هل يزول اللبس؟ هل ينتظم النسق؟ هل تتحسن القراءة؟ فإذا كانت الإجابة سلبية في أكثر هذه الأسئلة، فالأَولى التخفيف من كثرة التغييرات التي تجرّ النص إلى قوالب متكلّفة[١٦].

ثالثاً: إدماج اللسانيات في مفهوم التصحيح

١- الحقول اللسانية المؤسسة لقرار التصحيح

إنّ المقاربة اللسانية للتصحيح لا تتوقف عند تقويم الصواب والخطأ وفق معيارٍ واحد، بل تستند إلى حقولٍ لسانية متكاملة: اللسانيات البنيوية في مستويات الصوت والصرف والنحو، واللسانيات الدلالية في تقويم المعنى والعلاقات، واللسانيات التداولية في مراعاة المقام وقصد المتكلم، واللسانيات النصية في اتساق النص وتماسكه، واللسانيات الاجتماعية في تفسير أثر الازدواجية اللغوية وتفاوت السجلات. وبذلك يصبح التصحيح "تحليلًا لسانيا" قبل أن يكون "تحريرًا شكليًا". (١٧)

٢- أثر هذا الإدماج في تقنين التصحيح

يترتب على إدماج اللسانيات في التصحيح نتيجتان عمليتان:

أن المصحّح يشتغل على "وظيفة النص" لا على "شكل الجملة" وحده. (١٨)

وأن الحكم بالخطأ يضبط بسلّم قرار، لا بذائقة فردية أو عرف غرفة تحرير. (١٩)

المبحث الثاني: سياق التصحيح اللغوي في العراق بين المؤسسة والاستعمال

أولاً: دوائر التصحيح المؤسسي

١- الجامعة بوصفها مُنتِجًا لمعايير الصواب

المؤسسة الجامعية تُنتج تصورًا معياريًا للصواب عبر المناهج والبحوث واللوائح، ومن ثمّ ينعكس ذلك على لغة المراسلات والتقارير. غير أنّ بعض الممارسات قد تجعل التصحيح متجهًا إلى العلامة الإعرابية أكثر من اتجاهه إلى سلامة المعنى وترابط الفقرات؛ فيظهر نصٌّ "صحيحٌ شكليًا" لكنه ضعيف الدلالة أو مختل الاتساق. (٢٠)

٢- الإدارة والإعلام والنشر

اللغة الإدارية تميل إلى القوالب المتكررة؛ فتنشأ فيها ظواهر كالإطناب والتعميم وكثرة المبني للمجهول وتراكم العبارات التفسيرية. أما الإعلام فيتحرك في زمن السرعة، فتكثر فيه أخطاء المطابقة والضبط، ويظهر اضطراب الترقيم وبناء العناوين؛ وتتعاظم فيه الحاجة إلى تصحيح تداولي يراعي وضوح الخبر ومحدداته. (٢١)

ثانياً: الازدواجية اللغوية وأثرها في صناعة الخطأ

١- التداخل بين الفصحى واللهجة

الازدواجية تجعل المتكلم والكاتب ينتقلان بين سجلين: سجل رسمي وسجل يومي؛ وقد يتسرب من اليومي إلى الرسمي ما ليس ملائمًا لسياق الوثيقة أو الخبر، أو تتسرب رتبٌ وتركيبات تُضعف

النسق. والموقف اللساني هنا ليس الرفض المطلق، بل التمييز بين: [٢٢] ما يُخلّ بالرسالة ويشوّش الفهم فيُصحَّح. [٢٣]

وما هو تنوع أسلوبي لا يضرّ في سياق غير رسمي فيُراعى فيه المقام. [٢٤]

ثانياً: أثر الازدواجية في قرار المصحح

قد يحكم المصحح على ظاهرة بأنها خطأ لأنها متأثرة بلهجة، مع أن لها وجهًا في العربية أو لها مسوغ سياقي. وقد يحكم بالعكس فيترك ما ينبغي تغييره لأنه شائع. لذلك يؤكد هذا البحث ضرورة وجود سلّم قرار يحدد متى يكون "الشيوع" قرينة قبول، ومتى يكون "الشيوع" قرينة خلل ينبغي تقويمه[٢٥].

المبحث الثالث: مناهج التصحيح اللغوي في العراق: توصيف وتقويم

أولاً: المنهج المعياري والمنهج المعجمي

١- المنهج المعياري

يمتاز المنهج المعياري بالانضباط، لكنه قد يُفرط حين يخلط بين بابين: باب الخطأ وباب الاختيار. فليست كل صيغة مخالفة للمألوف خطأ؛ وقد يكون الاختيار مرجوحًا أسلوبيًا لكنه ليس لحنًا. ومع هذا، يبقى المنهج المعياري أساسًا في الوثيقة الرسمية والبحث العلمي لأنه يحفظ وحدة النسق ويقنن الكتابة ويضبط المصطلح. [٢٦]

٢- المنهج المعجمي

يركز هذا المنهج على تقويم المفردة: دلالتها، وملاءمتها للسجل، وتجنب المفردات الفضفاضة في مواضع تحتاج تحديدًا. وفي الاستعمال المؤسسي تتكرر ظاهرة استعمال ألفاظ عامة في مراسلات تحتاج دقة: مثل استعمال لفظ يُفهم على أكثر من معنى، أو استعمال مفردة ذات إيحاء غير مناسب في سياق رسمي. [٢٧]

والمصحح المعجمي الناجح لا يبدّل كلمة إلا إذا ضمن أن البديل أضبط دلالة وأهدى سياقًا. [٢٨]

ثانياً: المنهج الأسلوبي والمنهج التداولي

١- المنهج الأسلوبي

التصحيح الأسلوبي يعالج بنية الفقرة وتوازن الجمل وتكرار المفردات وترابط الروابط، وهو في النصوص الإدارية شديد الأهمية؛ لأن الحشو قد يحجب المقصود وإن صحّ الإعراب. ومن أدواته: الإيجاز، وتوحيد المصطلح داخل النص، وضبط الانتقال بين الفقرات، وتقليل الاعتراضات التي تقطع المعنى[٢٩].

٢- المنهج التداولي

التداولي ينظر إلى النص باعتباره فعلًا تواصليًا: من المخاطَب؟ ما المقام؟ ما الغرض؟ هل تؤدي العبارة مقصدها؟ (٣٠)

كثير من النصوص الإدارية والإعلامية تعاني من عبارات لا تحدد الفاعل ولا تبيّن جهة الإجراء، فتضعف المسؤولية أو يلتبس المقصود؛ ومن ثمّ يكون التصحيح التداولي في جوهره تصحيحًا للوضوح قبل أن يكون تصحيحًا للعلامة. (٣١)

ثالثاً: المنهج المركّب بوصفه حاجة عراقية

١- لماذا لا يكفي منهج واحد ؟

النص العراقي المؤسسي يجمع بين أثر الازدواجية وضغط السرعة وتعدد الكُتّاب، ولذلك تتعدد فيه أنواع الخلل؛ فلا يكفي علاج واحد. والمنهج المركب هو الذي يزاوج بين المعيارية (لضبط النسق) والتداولية (لضبط الوضوح) والأسلوبية/النصية (لضبط اتساق الفقرة) والمعجمية (لضبط المصطلح)(٣٢).

٢- ملامح هذا المنهج المركب

ملامحه الأساسية: ترتيب الأولويات، توحيد المصطلح، تقليل الحشو، تثبيت مرجع الضمير، ضبط الروابط المنطقية، ثم معالجة الإملاء والترقيم. (٣٣)

المبحث الرابع: مستويات الخطأ في النصوص العراقية المعاصرة: قراءة تحليلية تطبيقية

أولاً: المستوى الكتابي والإملائي والتحريري في النص العراقي

١- الترقيم بوصفه علامةً لسانية لا زينةً كتابية

من أكثر ما يضعف النصوص الإدارية والإعلامية في العراق إهمال علامات الترقيم أو إسرافها؛ إذ تتحول الفقرة إلى جملة واحدة طويلة، فتغيب الحدود الدلالية بين المعاني، ويصير القارئ مضطرًا إلى تخمين مواضع الوقف والابتداء. (٣٤)

ومنهج التصحيح اللساني هنا لا يكتفي بإضافة الفاصلة والنقطة؛ بل يربط الترقيم بوظائفه: فصل الجمل المتجاورة، تمييز الاعتراض، ضبط التعداد، وإظهار علاقة السبب والنتيجة. (٣٥)

نماذج مؤسسية شائعة (مع توجيه تصحيحي):

صيغة: «استنادًا إلى توجيهات رئاسة الجامعة نود إعلامكم بضرورة الحضور...»

التقويم: «استنادًا إلى توجيهات رئاسة الجامعة، نود إعلامكم بضرورة...» لأن الفاصلة تفصل التمهيد عن المطلوب وتمنع تداخل الوظائف. (٣٦)

صيغة: «يُرجى تزويدنا بما يأتي اولا... ثانيا... ثالثا...»

التقويم: تثبيت التعداد وضبط علاماته؛ لأن التعداد جزء من اتساق النص وليس زخرفًا. [٣٧]

٢- الرسم الإملائي في السياق العراقي: من الخطأ إلى "العادة"

يتكرر في الكتابة المؤسسية والإعلامية خلطٌ في رسم الهمزة والتاء والألف، ويشيع أن يتحول الخطأ إلى عادة بسبب التكرار. والتقويم اللساني هنا يقوم على مبدئين: [٣٨]

إن كان الخطأ يغيّر المعنى أو يوقع في لبس فيُشدّد في تصحيحه. [٣٩]

وإن كان لا يغيّر المعنى لكنه يضعف جودة الوثيقة فيُقوَّم تثبيتًا للنسق المؤسسي. [٤٠]

ثانياً: المستوى الصرفي في الكتابة الوظيفية العراقية

١- الصيغ المشتقة بين الدقة الدلالية والخلط الوظيفي :

تظهر أخطاء صرفية حين يُستعمل اسم الفاعل مكان اسم المفعول أو بالعكس، أو حين تُستعمل صيغة لا تؤدي المقصود الدلالي بدقة. [٤١] والتصحيح اللساني يربط الصيغة بوظيفتها داخل الجملة: هل الكاتب يصف "المنفّذ" أم "المنفَّذ عليه"؟ وهل الوصف يحمل معنى الاستمرار أم الحدوث؟ ثم يختار الصيغة الأوضح. [٤٢]

٢- المطابقة في التذكير والتأنيث والجمع :

تشيع في النص السريع أخطاء المطابقة: مثل اضطراب تأنيث الفعل مع مؤنث مجازي، أو اضطراب المطابقة بين النعت والمنعوت. والتصحيح هنا ضمانٌ لسلامة الإسناد الذي تقوم عليه بنية الجملة[٤٣].

ثالثاً: المستوى النحوي في النص الرسمي والإعلامي

١- الإسناد ومرجع الضمير: موضع الخلل الأكبر

في كثير من المخاطبات الرسمية تُبنى الفقرة على جمل متتابعة تتراكم فيها الإحالات، فيضيع مرجع الضمير: «...وتمت مخاطبتهم لغرض تزويدهم...»؛ فمن المخاطَب؟ ومن المقصود بـ (هم)؟[٤٤] والتصحيح اللساني يقترح قاعدة تحريرية: كل ضمير يحتمل أكثر من مرجع يُستبدل باسم صريح أو يسبق بتحديد. [٤٥]

٢- المبني للمجهول في النص الإداري: بين العادة وإخفاء المسؤولية :

يتكرر المبني للمجهول في الوثائق: «تقرر...»، «يُرفع...»، «يُرجى...»، حتى يغيب الفاعل. ومن منظور تداولي قد يكون ذلك مقبولًا حين يكون الفاعل معلومًا من السياق، لكنه يضعف النص حين يُحتاج إلى تحديد المسؤولية أو ضبط الإجراء. [٤٦]

والتقويم الإجرائي: إن كان ذكر الفاعل يزيد وضوح الإجراء فيُذكر، وإن كان لا يضيف شيئًا وتتحقق الرسمية بدونه يُترك. [٤٧]

رابعاً: المستوى الدلالي والتداولي في الاستعمال العراقي

١- الألفاظ العامة في موضع التحديد

من الأخطاء الدلالية الشائعة استعمال ألفاظ عامة في موضع يتطلب تخصيصًا: مثل «اتخاذ اللازم» و«إجراء ما يلزم» و«حسب الضوابط» دون بيان ما هو اللازم وما هي الضوابط. (٤٨) والتصحيح اللساني يعالج هذا بوصفه خللًا في "الوضوح" لا في الإعراب: يضيف قيدًا معرفيًا يحدّد المقصود دون تطويل. (٤٩)

٢- المصطلح بين الاستقرار والاضطراب

قد يُستعمل المصطلح الواحد بصيغ متعددة داخل الوثيقة: «الطلبة/الطلاب»، «المرحلة/السنة»، «المخاطبة/الكتاب». والتصحيح اللساني يفرض مبدأ "توحيد المصطلح داخل النص" لأنه يحقق الاتساق النصي ويمنع التفاوت الدلالي. (٥٠)

خامساً: المستوى النصي والأسلوبي

١- الحشو الإداري وتضخم الجملة :

كثير من النصوص العراقية تقع في تضخم الجملة بسبب تراكم عبارات التمهيد: «إشارة إلى... واستنادًا إلى... وبناءً على...» في فقرة قصيرة. والتقويم الأسلوبي يقتضي اختيار مقدمة واحدة ثم الدخول في المطلوب، أو جعل المقدمات في سطر مستقل إن لزم. (٥١)

٢- الاتساق النصي وربط الفقرات :

قد تكون الجمل صحيحة منفردة، لكن الفقرة تفتقد روابط منطقية واضحة؛ فتنتقل من سبب إلى نتيجة بلا أداة ربط، أو من تعريف إلى إجراء بلا تمهيد. ويُعالج ذلك بمقاربة اللسانيات النصية عبر تثبيت روابط منطقية مضبوطة من غير إسراف، لأن كثرتها نفسها قد تتحول إلى حشو. (٥٢)

المبحث الخامس: إطار لساني إجرائي لتقنين التصحيح اللغوي في العراق

ثانياً: سلّم القرار التصحيحي من منظور لساني

١- سلّم قرار بخمس درجات (صياغة تنفيذية للمصحح) :

المقصود بسلّم القرار أن لا يبدأ المصحح من "الهمزة" قبل "المعنى". ويتحقق ذلك عمليًا في خطوات قصيرة:

أ- سؤال المعنى: هل تغيّر المعنى؟ هل انقلب المقصود؟ (٥٣)

ب- سؤال اللبس: هل يحتمل النص تأويلين؟ هل ضاع مرجع الضمير؟ (٥٤)

ت- سؤال النسق: هل اختل الإسناد أو المطابقة أو التعدية أو الربط؟ (٥٥)

ث- سؤال الأسلوب/النص: هل هناك حشو أو تكرار أو قفز بين الجمل؟ (٥٦)

ج- سؤال الشكل: هل هناك خلل كتابي أو ترقيمي أو توحيد عناوين؟ [٥٧]

بهذا يتحول التصحيح إلى قرارٍ لسانيّ مبرر، ويقلّ الاختلاف بين المصححين داخل المؤسسة. [٥٨]

٢- تصنيف "نوع الخطأ" قبل علاجه :

يقترح البحث تصنيف الخطأ قبل علاجه إلى أربعة أنواع:

أ- خطأ بنيوي (صرفي/نحوي) يعالج بالقاعدة. [٥٩]

ب- خطأ دلالي يعالج باللفظ الأدق أو بتقييد المعنى. [٦٠]

ت- خطأ تداولي يعالج بتوضيح الإجراء والمسؤولية والمقام. [٦١]

ث- خطأ نصي/أسلوبي يعالج بتحسين التماسك والإيجاز. [٦٢]

ثانياً: أدوات التقنين المؤسسي

١- دليل تحرير خاص بكل مؤسسة

الدليل المقترح ليس كتاب قواعد عامًّا، بل وثيقة تحريرية تُبنى من واقع المؤسسة العراقية نفسها، وتشمل:

سياسة رسم الأسماء والألقاب وتوحيدها في الوثائق. [٦٣]

سياسة كتابة الأعداد والتواريخ والأسماء الرسمية. [٦٤]

سياسة المصطلحات: تثبيت اللفظ المعتمد ومنع تعدده داخل الوثيقة. [٦٥]

نماذج تحريرية للوثائق المتكررة بما يحقق اتساقًا داخليًا سريع الأثر. [٦٦]

٢- المدوّنة النصية المؤسسية

تقترح الدراسة إنشاء "مدوّنة نصية" مؤسسية من القرارات والمخاطبات والمحاضر والتعليمات والإعلانات والأخبار، ثم تُنقّح أفضل النصوص وتُجعل مرجعًا. فذلك يقرّب التصحيح من واقع العراق ويُنهي الاعتماد على أمثلة مدرسية بعيدة عن النص الحي. [٦٧]

٣- التدريب وتحويل المصحح إلى "محلل لساني"

التدريب المقترح لا يقتصر على الإملاء، بل يوزع على محاور لسانية أهمها :

أ- الترقيم والوضوح النصي. [٦٨]

ب- الإسناد ومرجع الضمير في المخاطبات. [٦٩]

ت- اختيار اللفظة وضبط المصطلح. [٧٠]

ث- التداولية: تحديد الفاعل والإجراء والزمن والمسؤولية. [٧١]

ج- الاتساق والأسلوب: الحشو والتكرار وربط الفقرات. [٧٢]

خاتمة البحث ونتائجه

قدّم هذا البحث مقاربة لسانية لمناهج التصحيح اللغوي في العراق، وانتهى إلى أنّ جوهر الإشكال ليس في نقص القواعد، بل في غياب الإطار الإجرائي الذي يحدد مساحة التصحيح ومراتب الخطأ وأولويات القرار. وقد ظهر أن الاقتصار على المعيارية المدرسية يوسّع باب الخطأ على حساب التنوع المقبول، وأن التساهل الاستعمالي قد يضعف نسق العربية في النص المؤسسي.

واقترح البحث منهجًا مركبًا يجعل المعنى والوضوح في صدارة التصحيح، ثم ينتقل إلى انتظام النسق، ثم إلى جودة النص واتساقه، ثم إلى الضبط الكتابي. كما قدّم أدوات عملية للتقنين: دليل تحرير مؤسسي، ومدوّنة نصية مشتقة من الاستعمال العراقي، وتدريب مستمر، بما يحقق اتساقًا لغويًا داخل المؤسسات ويحسن جودة الخطاب الرسمي والإعلامي والتعليمي.

وإنّ أهم ما تُضيفه اللسانيات إلى التصحيح في العراق أنها تنقل المصحح من "حارس القاعدة" إلى "مفسّر الظاهرة ومهندس النص": يقرأ الخطأ بوصفه نتيجة لسياق اجتماعي (ازدواجية)، أو ضغط مؤسسي (سرعة)، أو اضطراب مصطلحي (تعدد سجلات)، ثم يقرر علاجًا يناسب النص ووظيفته. وبهذا يجتمع في التصحيح جانب الصيانة وجانب الفهم، فيتحقق للوثيقة العراقية وضوحٌ واتساقٌ وجمالٌ من دون تكلف. (٧٣)

نتائج البحث

١. يغلب على التصحيح المؤسسي طابع معياري مدرسي يضيّق أحيانًا على التنوع الأسلوبي.
٢. أكثر الأخطاء خطرًا ما يمسّ الإسناد ومرجع الضمائر؛ لأنه يفسد المعنى أو يوقع في اللبس.
٣. الأخطاء الكتابية، ولا سيما الترقيم، ليست شكلية محضة؛ إذ تؤثر في حدود الجملة ووجه القراءة.
٤. كثرة القوالب الإدارية الجاهزة تُنتج نصوصًا طويلة ضعيفة الوظيفة الاتصالية.
٥. الازدواجية بين الفصحى واللهجة تُسهم في انتقال بعض التراكيب إلى النص الرسمي بما يربك قرار التصحيح.
٦. غياب الدليل المؤسسي الموحد يجعل التصحيح رهينًا بالخبرة الفردية وتفاوت الأذواق.

٧. المنهج الوصفي ضروري لفهم الظواهر قبل الحكم عليها، لكنه لا يغني عن تقويم النسق حين يختل.

٨. التصحيح المعجمي يحتاج إلى سياسة توحيد المصطلح داخل المجال الواحد.

٩. كثير من الخلل الدلالي ينشأ من الألفاظ العامة في مواضع تتطلب تحديدًا دقيقًا.

١٠. التصحيح الأسلوبي/النصي (حذف الحشو وتوحيد الروابط) يرفع جودة النص بقدر ما يرفعه التصحيح النحوي.

١١. سلّم القرار المقترح يقلل المزاجية ويحوّل التصحيح إلى إجراء قابل للتقويم والتدريب.

١٢. المدوّنة النصية المؤسسية مرجع عملي يضبط الاستعمال ويمنح المصحح أمثلة معيارية قريبة من واقع المؤسسة.

١٣. التدريب المستمر للمحررين يُقلّل الأخطاء قبل وقوعها ويخفف عبء المراجعة.

١٤. تقنين كتابة الأعداد والتواريخ والأسماء والألقاب يحقق اتساقًا سريع الأثر في الوثائق.

١٥. المقاربة اللسانية تمكّن من التمييز بين الخطأ والتنوع، فتُصان الفصحى من دون مصادرة التواصل.

الهوامش

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٢؛ ينظر: علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص ٢٣؛ ينظر: معجم تصحيح التصحيح، أحمد مطلوب، ص ٣٤.

(٢) ينظر: علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، ص ٥١؛ ينظر: الخصائص، ابن جني، ص ٦٠.

(٣) ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ص ٣٦، ٣٧.

(٤) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(٥) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(٦) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٧) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(٨) ينظر: علم اللغة العام: الأصوات، كمال محمد بشر، ص ١٥.

(٩) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(١٠) ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ص ٣٦، ٣٧.

(١١) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(١٢) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص ٤٥.

(١٣) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(١٤) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(١٥) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(١٦) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧؛ ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧؛ ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(١٧) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧؛ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(١٨) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(١٩) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧؛ ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٢٠) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٢؛ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(٢١) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥؛ ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٢٢) ينظر: اللهجات العربية نشأة وتطور، عبد الغفار حامد هلال، ص ٢٩.

(٢٣) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(٢٤) ينظر: علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص ٢٣.

(٢٥) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٢٦) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١؛ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٢.

(٢٧) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص ٤٥؛ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(٢٨) ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص ٣٣.

(٢٩) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٣٠) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(٣١) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

٣٢) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧؛ ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص ٤٥؛ ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٣٣) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧؛ ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٣٤) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٣٥) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٣٦) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٣٧) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٣٨) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٣٩) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(٤٠) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٤١) ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ص ٣٦، ٣٧.

(٤٢) ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ص ٣٦، ٣٧؛ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(٤٣) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(٤٤) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(٤٥) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(٤٦) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(٤٧) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(٤٨) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(٤٩) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦؛ ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(٥٠) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص ٤٥؛ ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٥١) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٥٢) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٥٣) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(٥٤) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(٥٥) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(٥٦) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٥٧) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٥٨) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧؛ ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٥٩) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(٦٠) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦.

(٦١) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(٦٢) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٦٣) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٦٤) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٦٥) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص ٤٥.

(٦٦) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٦٧) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧؛ ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٦٨) ينظر: التصحيح اللغوي، أحمد مطلوب، ص ٧.

(٦٩) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ١١.

(٧٠) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦؛ ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص ٤٥.

(٧١) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧.

(٧٢) ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

(٧٣) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، عبد السلام المسدي، ص ٢٧؛ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ٥٦؛ ينظر: الأسلوب والأسلوبية، صلاح فضل، ص ٨٥.

قائمة المصادر

١. الأسلوب والأسلوبية — صلاح فضل، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨م.

٢. بحوث ومقالات في اللغة — رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٥م.

٣. التصحيح اللغوي — أحمد مطلوب، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م.

٤. الخصائص — ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

٥. دلالة الألفاظ — إبراهيم أنيس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠م.

٦. علم الدلالة — أحمد مختار عمر، بيروت: عالم الكتب، ٢٠٠٩م.

٧. علم اللغة — علي عبد الواحد وافي، القاهرة: نهضة مصر، ١٩٥٠م.

٨. علم اللغة العام: الأصوات — كمال محمد بشر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م.

٩. علم اللغة العربية — محمود فهمي حجازي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

١٠. في النحو العربي: نقد وتوجيه — مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٦م.

١١. قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح — عبد السلام المسدي، تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤م.

١٢. قل ولا تقل — مصطفى جواد، بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٧٠م.

١٣. اللسانيات من خلال النصوص — عبد السلام المسدي، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦م.

١٤. اللغة العربية معناها ومبناها — تمام حسان، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م.

١٥. اللهجات العربية نشأة وتطور — عبد الغفار حامد هلال، القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٩م.

١٦. معاني النحو — فاضل صالح السامرائي، عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

١٧. معجم الأخطاء الشائعة — محمد العدناني، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧م.

١٨. معجم الخطأ والصواب في اللغة — إميل بديع يعقوب، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦م.

١٩. المعجم الوسيط — مجمع اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م.

٢٠. معجم تصحيح التصحيح — أحمد مطلوب، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠١٢م.

References

1-Style and Stylistics — Salah Fadl, Cairo: Dar Al-Shorouk, 1998-1.
2-Research and Articles in Language — Ramadan Abdel-Tawab, Cairo: Al-Khanji Library, 1995.
3-Linguistic Correction — Ahmed Matloub, Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya Al-'Amma, 1989.
4-Characteristics — Ibn Jinni, edited by Muhammad Ali Al-Najjar, Cairo: Dar Al-Kutub Al-Misriyya, 1952.
5-The Semantics of Words — Ibrahim Anis, Cairo: Anglo-Egyptian Library, 2010.
6-Semantics — Ahmed Mukhtar Omar, Beirut: Alam Al-Kutub, 2009.
7-Linguistics — Ali Abdel-Wahid Wafi, Cairo: Nahdet Misr, 1950.
8-General Linguistics: Phonetics — Kamal Muhammad Bishr, Cairo: Dar Al-Ma'arif, 1980.
9-Arabic Linguistics — Mahmoud Fahmy Hegazi, Cairo: Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, 2006.
10- On Arabic Grammar: Critique and Guidance — Mahdi al-Makhzoumi, Beirut: Dar al-Ra'id al-Arabi, 1986.
11-Dictionary of Linguistics with an Introduction to Terminology — Abd al-Salam al-Masdi, Tunis: Arab House for Books, 1984.
12-Say and Don't Say — Mustafa Jawad, Baghdad: As'ad Press, 1970.12-
13-Linguistics Through Texts — Abd al-Salam al-Masdi, Tunis: Tunisian Publishing House, 1986.
14-The Arabic Language: Its Meaning and Structure — Tamam Hassan, Cairo: Alam al-Kutub, 2006.
15-Arabic Dialects: Origins and Development — Abd al-Ghaffar Hamid Hilal, Cairo: Wahba Library, 2009.
16-The Meanings of Grammar — Fadhil Salih al-Samarrai, Amman: Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 2000.
17- A Dictionary of Common Mistakes — Muhammad al-Adnani, Beirut: Library of Lebanon Publishers, 1997.
18- Dictionary of Correct and Incorrect Usage in the Arabic Language — Emile Badi' Ya'qub, Beirut: Dar al-'Ilm lil-Malayin, 1986.
19-The Concise Dictionary — The Arabic Language Academy, Cairo: Al-Shorouk International Library, 2004.
20- Dictionary of Correcting Corrections — Ahmad Matloub, Beirut: Library of Lebanon Publishers, 2012.